

حزب يميني يقود حملة لحظر جماعة الإخوان المسلمين في أستراليا



الجمعة 18 سبتمبر 2026 09:30 م

شن المدير التنفيذي لحزب "العائلة أولاً" في أستراليا، هجوماً على جماعة "الإخوان المسلمين"، داعياً الحكومة الفيدرالية إلى حظرها وإدراجها كـ "منظمة إرهابية"، مستنداً في ذلك إلى تحذيرات أطلقها عضو مجلس اللوردات البريطاني اللورد روبرتس في سيدني هذا الأسبوع بشأن تهديدات أمنية محتملة.

كما شدد الحزب اليميني المعروف بدفاعه عن المعتقدات المسيحية اليهودية على ضرورة تكثيف الرقابة على الأنشطة المالية والشبكات التابعة للجماعة داخل البلاد لحماية الأمن القومي الأسترالي، وفق ما أورد موقع "ميريتش نيوز".

خطاب اللورد روبرتس

وقال لايل شيلتون، المدير الوطني لحزب "العائلة أولاً"، والمرشح لمجلس ولاية نيو ساوث ويلز التشريعي، إن خطاب اللورد روبرتس أمام حفل العشاء السنوي لمركز الدراسات المستقلة قدم تحذيراً في الوقت المناسب بشأن القوى الأيديولوجية التي تغذي معاداة السامية في الديمقراطيات الغربية، وفق زعمه.

وأضاف: "اللورد روبرتس محقّ يجب على أستراليا حظر جماعة الإخوان المسلمين والتحقيق في شبكتها وفروعها ونفوذها في هذا البلد".

وقال اللورد روبرتس في خطابه إن الحكومات بحاجة إلى مواجهة المنظمات التي يعتقد أنها "تساهم في التطرف الإسلامي ومعاداة السامية".

وتابع: "الحكومة ... بحاجة إلى حظر جماعة الإخوان المسلمين وشبكتها من الشركات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام".

وفي سياق تحريضه، وصف اللورد روبرتس جماعة الإخوان المسلمين بأنها "أكبر منظمة جهادية في العالم"، وقال إن السماح لها وللشبكات المرتبطة بها بالعمل دون رقابة يتعارض مع حملة جادة ضد معاداة السامية.

وقال شيلتون: "بعد كل ما مرت به أستراليا منذ 7 أكتوبر ومذبحة بوندي، لا يمكن أن يكون هناك أي تهاون بشأن الإسلام المتطرف"، وفق قوله.

حظر جماعة الإخوان المسلمين

وسبق لحزب "العائلة أولاً" أن دعا إلى حظر جماعة الإخوان المسلمين.

وقال شيلتون: "ينبغي على الحكومة أن تكلف جهاز الأمن الأسترالي (ASIO) والوكالات الأمنية ذات الصلة على الفور بفحص جماعة الإخوان المسلمين والمنظمات المرتبطة بها وفقاً للمعايير القانونية الأسترالية، بهدف حظر المنظمة وتعطيل شبكتها".

وحدد اللورد روبرتس، مجموعة من التدابير التي تستحق النظر فيها، بما فيها اتخاذ إجراءات ضد "الدعاية المتطرفة"، وزيادة التدقيق في النفوذ والتمويل الخارجي، وردود فعل أكثر صرامة على التحريض على العنف، ودعم الأصوات الإسلامية المعتدلة، والتفتيش الدقيق على مناهج المدارس الإسلامية لضمان عدم تدريس "معاداة السامية".

